

"الزكاة والضريبة والجمارك" تعتمد اشتراطات الإعفاء للأسواق الحرة في صالات القدوم بجميع المنافذ الجمركية

المصدر: هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

تاريخ النشر: 14 مايو 2024

اعتمدت هيئة "الزكاة والضريبة والجمارك" اشتراطات الإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب للأسواق الحرة في صالات القدوم بجميع المنافذ الجمركية البرية والبحرية والجوية، والتي تحدد الحد الأقصى للشراء والكميات المسموح بها للمسافرين القادمين إلى المملكة.

أوضحت الهيئة أن اشتراطات الإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب تحدّد أن يكون الحد الأعلى للشراء من الأسواق الحرة في صالات القدوم 3 آلاف ريال للمسافر الواحد، مع ضرورة أن يكون الغرض من الشراء هو الاستخدام الشخصي، كما تضمنت الاشتراطات الحد الأقصى للكمية المسموح بها لشراء السجائر وهي 200 سيجارة للمسافر.

وأشارت الهيئة إلى أنه امتداداً للترخيصات التي تمدّها لمشغلي الأسواق الحرة في صالات المغادرة، بدأت حالياً باستقبال طلبات ترخيص مشغلي الأسواق الحرة في صالات القدوم بالمنافذ الجمركية بعد قيام المشغلين باستكمال الإجراءات النظامية مع الجهات المختصة في المنفذ بناءً على ما نصّت عليه قواعد وضوابط الأسواق الحرة، وأوضحت الهيئة أن طلبات الترخيص تكون من خلال التواصل معها عبر الرقم الموحد لمركز الاتصال (19993) الذي يعمل على مدار 24 ساعة طوال أيام الأسبوع، أو عبر حساب "أسأل الزكاة والضريبة والجمارك" على منصة (Zatca_Care) (@x) أو من خلال البريد الإلكتروني (info@zatca.gov.sa) أو المحادثات الفورية عبر موقع الهيئة (zatca.gov.sa).

وأفادت الهيئة أن اعتماد نموذج الإعفاء للرسوم الجمركية والضرائب للأسواق الحرة وإتاحة تقديم طلبات ترخيص تشغيلها في صالات القدوم بجميع المنافذ الجمركية، يأتي في إطار سعي الهيئة إلى تحسين الخدمات اللوجستية المقدمة لمشغلي الأسواق الحرة في المنافذ الجمركية في صالات القدوم والمغادرة، كما أضافت الهيئة أن الأسواق الحرة سُتنسّهم في إثراء تجربة المسافرين القادمين إلى المملكة من خلال إتاحة شراء المنتجات مع إعفائها من الرسوم الجمركية والضرائب.

وكانت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك قد أصدرت في وقت سابق القواعد والشروط والإجراءات الجمركية الخاصة بإنشاء الأسواق الحرة في المنافذ الجوية والبحرية والبرية، وفقاً لنظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بعد صدور قرار مجلس الوزراء المتضمن الموافقة على إنشاء أسواق حرة بحسب الحاجة في المنافذ الجوية والبحرية والبرية والسماح باليبيع فيها للمسافرين القادمين للمملكة والمغادرين منها.^[2]